المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 08-02-2007 العـــدد : 16015
الصفحـات : 7 المسلسل : 38

لبنان والمنطقة أمام استحقاقات تفرض "تمديد" التهدئة

أطراف في المعارضة اللبنانية ضد عودة موسى ويتمسكون بـ "الحكومة أولاً" لتغطية رفض دمشق المحكمة

المصـــدر : الحياة
التـــاريخ : 08-02-2007
الصفحـات : 7
العـــدد : 16015
المسلسل : 38

□ بيروت – محمد شقير

■ يعود للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى اختيار التوقيت المناسب للعودة الى بيروت لتفعيل المبادرة العربية بعدما أوفد خلال الايام الماضية مدير مكتبه هشام يوسف لاستطلاع الأجواء اللبنانية والوقوف على آراء الأطراف المحليين حيال الأفكار التي كان طرحها في جولته السابقة.

وأكدت مصادر وزارية ونيابية لـ «الحياة» ان مجرد مبادرة موسى الى إيفاد يوسف الى بيروت يعني انه لن يترك الساحة اللبنانية مفتوحة على المزيد من التصعيد وانه اتخذ قرار العودة لتحريك مبادرته، لكن المصادر نفسها لاحظت ان معظم أطراف المعارضة لم يبدوا رغبة في عودة موسى فيما رحب بعودته رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وقيادات في قوى ١٤ آذار.

فباستثناء ما قاله رئيس المجلس النيابي نبيه بري لموسى عندما اتصل به الأخير يوم الأحد الماضي من انه موضع ترحيب في لبنان في أي وقت فإن معظم القوى الأخرى في المعارضة تعاملت مع فريق الجامعة الزائر من منطلق عدم الترحيب بزيارته في الوقت الحاضر وان تباينت في إبداء وجهات نظرها من دون ان تبدل في الموقف منه.

وعمدت معظم قوى المعارضة الى تبادل الأدوار في استقبالها لموفد موسى، وفيما ركز بعضها على عدم جدوى الزيارة في الوقت الحاضر وانه من الأفضل له أن يصرف النظر حالياً عن مجيئه الى لبنان، سارع البعض الآخر الى تحميل مسؤولية عدم إنضاج الظروف السياسية لمعاودة تحركه الى دولتي الوصاية (الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا) تحت عنوان انهما تقفان عائقاً أمام إنجاح المساعي السعودية – الإيرانية لمساعدة اللبنانيين على التوصل الى تسوية، ناهيك بأن بعض القوى في المعارضة أكدت خلال اجتماعها مع موفد موسى ان من السابق لأوانه الموافقة على التلازم والتوازن بين تشكيل حكومة وحدة وطنية والإنجاز النهائي للمحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانه لا بد من الفصل بينهما لمصلحة اعطاء الأولوية للحكومة وتأجيل تشكيل المحكمة الى حين انتهاء التحقيق.

كما ان هذه القوى بالذات تحاول تحوير ما انتهت اليه المساعي السعودية – الإيرانية لجهة التلازم والتوازن بين المحكمة والحكومة وسربت أخيراً معلومات مفادها ان الرياض وطهران توافقتا على الفصل بين المحكمة والحكومة، لكن المملكة العربية السعودية اصطدمت بموقف رافض من واشنطن وباريس.

واعتبرت مصادر في الأكثرية ان ما تروج له بعض الجهات النافذة في المعارضة حول موافقة الرياض على تأخير إنجاز المحكمة لا يمت الى الحقيقة بصلة وان الترويج له مطلوب لتوفير غطاء لدمشق التي كانت أبلغت طهران عدم موافقتها على تشكيل المحكمة وانه لا بد من التريث الى ما بعد انتهاء التحقيق.

ولفتت هذه المصادر الى ان البعض في المعارضة أخذ على عاتقه التخفيف من حدة الإحراج الذي بدأت تواجهه دمشق على خلفية تعاطيها السلبي مع المساعي السعودية – الإيرانية لتسهيل إيجاد حل للمشكلة اللبنانية متبنياً وجهة النظر السورية بالكامل، فيما أخذ البعض الآخر يتحدث عن تجميد الاتصالات بين الرياض وطهران خلافاً لما أكدته الأكثرية من ان التواصل بين العاصمتين مستمر ولم ينقطع، لكن الحيوية المرجوة منه لن تترجم الى خطوات ملموسة بسبب الرفض السوري لإطلاق آلية إقرار المحكمة الدولية، كما بدأ يشيع، في اطار دعمه لما يروج له من ان المحادثات السعودية – الإيرانية توقفت عند حدود التشاور بين العاصمتين، وانهما نجحتا فقط في تكريس قاعدة جديدة للتهدئة في لبنان غير مفتوحة على تسريع الحلول. وبالتالي من غير المتوقع عودة موسى قريباً الى بيروت طالما ان المخارج التي ينتظرها من الرياض وطهران لم تتبلور حتى الساعة.

ويفهم من كلام هذا البعض انه ليس في وارد اللجوء مجدداً الى التصعيد، على الأقل في المدى المنظور، نظراً الى الحاجة الماسة الى التهدئة لتمرير الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الرئيس الحريري بهدوء قد يكون اضطارياً من زاوية عدم تعريض مثل هذا الاستحقاق السياسي الى ازمة ترتب مضاعفات أمنية وسياسية تزيد الاحتقان المذهبي والطائفي.

كما يفهم من كلام بعض المعارضة انه سيكون لكل حادث حديث بعد تمرير استحقاق ١٤ شباط (فبراير) وعندها ستنظر المعارضة في جولة جديدة من التصعيد السياسي، خصوصاً ان تمريرها هذه المناسبة التي تشكل محطة اساسية في الحياة السياسية الداخلية قد يضطرها ايضاً الى تمديد التريث لرصد ما ستنتهي اليه المحادثات الفلسطينية – الفلسطينية التي تستضيفها المملكة العربية السعودية في مكة المكرمة، ولمعرفة نتائج زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين جدة في ١٢ الجاري لإجراء محادثات مهمة مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

ويأتي في هذا السياق استحقاق آخر يتعلق بعودة مجلس الأمن الدولي في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري الى مراجعة سلة العقوبات التي اتخذها ضد إيران. لذلك فإن كل هذه الاستحقاقات مجتمعة باتت تضغط لمصلحة الاستمرار حتى إشعار آخر في التهدئة لا سيما ان دمشق وطهران حاضرتان بامتياز في المحادثات الفلسطينية – الفلسطينية من خلال حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

وعليه فإن التهدئة في لبنان مطلوبة لأسباب تتجاوز الداخل الى الوضعين الدولي والاقليمي، وهذا يعني بطبيعة الحال ان لا مصلحة لأحد في توتير الأجواء قبل ١٤ شباط وهو الموعد الذي ستعاود فيه قوى ١٤ آذار تحركها مطلقة شعارات سياسية تكون في مستوى هذه المناسبة الكبرى.